

---

## التحرير المالي في دولة الكويت: الأهداف والتحديات

يطيب لي بداية أن أعرب عن بالغ سروري بإقامة هذا المنتدى الإقتصادي الذي يشارك فيه نخبة متميزة من القياديين، ورجال الأعمال، وأصحاب الخبرة، والذي يناقش بعض أهم التحديات والقضايا التي تواجه صياغة وتنفيذ إستراتيجية لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي رئيسي. كما أود أن أوجّه الشكر إلى شركة بيان للإستثمار، وإلى الشركات الأخرى المساندة، التي قامت بتنظيم هذا المنتدى، وأتاحت لي فرصة لقائكم وتبادل الرأي معكم. وآمل أن يكمل المنتدى بالنجاح المنشود، وأن تساهم جهودنا جميعاً إلى فهم أعمق وأشمل للقضايا المطروحة، وأن يتم التوصل - فيما أمكن - إلى نتائج إيجابية وتوصيات بناءً بشأنها.

عندما نتحدث عن موضوع التحوّل إلى مركز مالي إقليمي رئيسي، فإننا نعني بذلك إستقطاب المؤسسات المصرفية والمالية العالمية للتواجد الجغرافي الفعلي في السوق المحلي، جنباً إلى جنب وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وذلك لتقديم مختلف أنواع خدمات الوساطة المالية بين المتّخرين والمستثمرين داخل البلاد وخارجها. وبناءً على ذلك، فإن إقامة مركز مالي إقليمي رئيسي هو بالضرورة مشروع له أبعاد سياسية وتشريعية وإقتصادية وإجتماعية، سواء على صعيد المنافع والمزايا التي تتحقق من ذلك المشروع، أو على صعيد المتطلّبات اللازم توافرها

---

لتحقيق ذلك التحوّل. ولكي يكون الحديث محدداً بعض الشيء، فإنني سأركز في حديثي، بحكم الإختصاص، على جانب من الجوانب المتعددة لمشروع التحوّل إلى مركز مالي إقليمي رئيسي، وهو موضوع "التحرير المالي في دولة الكويت: أهدافه وتحدياته"، وذلك باعتبار أن تحرير القطاع المصرفي والمالي يمثل شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً، ضمن إستراتيجية التحوّل إلى مركز مالي إقليمي. فالتحرير المالي هو المدخل الأساسي لجهود التحوّل إلى مركز مالي إقليمي رئيسي.

وقد تكون نقطة البدء المناسبة هي إيضاح المقصود بالتحرير المالي (Financial Liberalization) بشكل موجز. فمن المعلوم أن مصطلح التحرير المالي يستخدم لوصف منظومة الإجراءات التشريعية والتنظيمية لتخفيف وتقليص القيود الإدارية (Deregulation) المرتبطة بأنشطة الوحدات العاملة في القطاع المصرفي والمالي. والتحرير المالي من هذا المنظور يزيد من مساحة الحركة للوحدات المصرفية والمالية، في إطار مساعيها الرامية إلى تطوير عملياتها ومنتجاتها بما يواكب رغبات وإحتياجات المدخرين والمستثمرين. وضمن هذا الإطار، يمكن النظر إلى التحرير المالي بإعتباره وصفاً للإجراءات المرتبطة بإنفتاح القطاع المصرفي والمالي المحلي على الخارج (Openness)، سواء من حيث إمكانية ومجالات عمل المؤسسات المصرفية والمالية المحلية في الأسواق الأجنبية، أو السماح بدخول المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية للعمل في السوق المحلي.

---

ولابد من التأكيد من البداية على أن التحرير المالي لا يعني البتة إلغاء النظم والضوابط، أو غياب الرقابة والإشراف على السوق المصرفي والمالي، بل على العكس من ذلك، فإنه يزيد من أهمية النظم والضوابط الرقابية مع ما يترتب على ذلك من تزايد الأعباء على السلطات الرقابية المعنية. وعلى وجه الخصوص، فإن السلطات الرقابية مطالبة بالعمل على تهيئة المناخ الملائم لبيئة العمل التنافسي وحرية الأسواق، وذلك من خلال تعزيز الدور الرقابي لهذه السلطات. وفي هذا المجال، يشير "فيليب هلدبراند" (Philipp Hilderbrand) عضو مجلس إدارة بنك سويسرا الوطني إلى: "أن الالتزام بمبدأ المنافسة هو أمر ينسجم مع نظام رقابي فعّال قائم على الشفافية والمساواة والمكافحة الشاملة للفساد بشتى أنواعه. كما ويرى أن النظام الرقابي الصارم لا يتعارض مع الالتزام بمبدأ حرية الأسواق، بل على النقيض من ذلك، فإن الرقابة المصرفية الصارمة من شأنها تكريس مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال الإرتقاء بسلامة ونزاهة الأسواق". إن التحرير المالي في الواقع يعني إحداث نقلة نوعية في كل من الإطار القانوني والتشريعي، والإطار الرقابي والتنظيمي، اللذين تعمل وحدات القطاع المصرفي والمالي في نطاقيهما بما يحقق أهداف تلك الوحدات في تطوير عملياتها وخدماتها ومنتجاتها وأدواتها من جهة، وبما يحافظ على إستقرار القطاع المصرفي والمالي المحلي وحمايته من المخاطر التي إذا ما إستفحلت في إحدى وحداته لا تنحصر ضمن نطاقه فحسب، بل قد تمتد آثارها السلبية إلى القطاعات الأخرى في الإقتصاد المحلي، وفي الإقتصادات الأخرى المرتبطة به من جهة أخرى.

---

وقد تختلف أولويات الدول فيما تستهدفه من التحرير المالي وفق ظروف المرحلة التي تمر فيها كل دولة، فقد تسعى دولة معينة من خلال التحرير المالي أساساً إلى إستقطاب رؤوس الأموال، بينما تسعى دولة أخرى إلى نقل المعرفة التقنية والخبرات، وأخرى إلى إختراق أسواق جديدة، وغيرها من الدول إلى تطوير وتعميق السوق المحلي، وهكذا إلى آخر ذلك من الأهداف. إلا أن القاسم المشترك بين جميع هذه الأولويات هو أن التحرير المالي يذكي روح المنافسة في القطاع المصرفي والمالي، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الكفاءة في أنشطة الوحدات العاملة في ذلك القطاع بما يعزّز حسن تخصيص الموارد، وبالتالي تنمية وتطوير الإقتصاد وزيادة رفاهية المواطنين.

وفي هذا المجال، جدير بالذكر أن تحقيق الإستقرار في القطاع المصرفي والمالي لا يعني تأمين الحماية الكاملة له من مختلف الصدمات والمخاطر التي قد يتعرّض لها، لأن هذه الحماية أمرٌ غير ممكن بطبيعة الحال. ولكن يتمثل ما تسعى إليه السلطات الرقابية في تحصين القطاع المصرفي والمالي بمنظومة من السياسات والبرامج الرقابية لضمان إدارة المخاطر بشكل فعّال يساهم في الحدّ من آثار الصدمات الداخلية والخارجية، وفي تقليص تداعياتها السلبية من خلال التصدي لها بشكل حازم وفعّال في وقت مبكر. ولعل من أهم الدروس المستفادة من تجارب الأزمات المالية التي مرت بها العديد من دول العالم، هو أن وجود سياسات وبرامج رقابية متطورة وفاعلة يلعب دوراً حاسماً في إمتصاص الصدمات التي تتعرّض لها القطاعات المصرفية والمالية، وفي تجاوز تداعياتها.

---

وعلى جانب آخر، فإن التحرير المالي المتعجّل وغير المدروس قد يؤدي إلى تحقيق غير الأهداف المتوخاة منه، كما أن تداعياته السلبية على القطاع المصرفي والمالي قد تطال باقي قطاعات الإقتصاد المحلي ككل، بل وإقتصادات أخرى كذلك. ولذلك ينبغي الحرص على إنتهاج أسلوب التدرُّج في سياسات التحرير المالي، وذلك لضمان جني أكبر قدر من المنافع المترتبة على تلك السياسات، والحدّ من أي تداعيات سلبية قد تتجم عن عدم الإستعداد الكافي للتحرير المالي الكامل.

ومن المعلوم أن الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت قد واجه، منذ أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أحداثاً جسيمة كانت لها تداعياتها الملموسة على دور وتطوُّر الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت. ولقد كان من أبرز تلك الأحداث الحرب العراقية الإيرانية الطويلة، وأزمة إنهيار سوق الأوراق المالية المعروفة بأزمة "سوق المناخ"، ثم كارثة إحتلال دولة الكويت، وأخيراً أزمة المديونيات الصعبة عقب تحرير الكويت. وكما يعلم الجميع، فقد صاحب تلك الأحداث والأزمات تقلُّبات ملموسة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، كانت لها إنعكاساتها على الأداء الإقتصادي العام، وبالتالي على أداء القطاع المصرفي والمالي.

وإنطلاقاً من القناعة الراسخة بفلسفة الحرية الإقتصادية، وأهمية آليات السوق الحر في رفع كفاءة الأداء في القطاع المصرفي والمالي المحلي، فإن بنك الكويت المركزي يسعى بشكل متواصل لتعزيز إنفتاح هذا القطاع وزيادة إندماجه

---

بالسوق العالمي، مستهدفاً بذلك أولاً: إنكفاء روح المنافسة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في السوق المحلي في أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في تقديم خدمات الوساطة المالية لكل من المدخرين والمقترضين، الأمر الذي من شأنه أن يحسّن من تخصيص الموارد المالية والإقتصادية للمجتمع؛ وثانياً: إيجاد البيئة الملائمة لإقامة مركز مالي إقليمي في دولة الكويت، والذي من شأنه أن يعزّز مقوّمات النمو الإقتصادي المستدام، ويزيد من تنويع مصادر الدخل القومي.

ولذا، فقد باشر بنك الكويت المركزي عقب تحرير دولة الكويت من الإحتلال العراقي الغاشم جهوده الحثيثة في سبيل التحرير المالي للقطاع المصرفي والمالي المحلي، وبخطوات منظمّة ومدروسة. وكانت نقطة الإنطلاق بإعادة ترتيب الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي في إطار القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بشأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها. وفي موازاة ذلك، حرص بنك الكويت المركزي على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي والمالي، والإرتقاء بسياساته وبرامجه الرقابية بما يتماشى مع التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة. إلى جانب ذلك، تنبغي الإشارة إلى صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وبما أتاح رقابة بنك الكويت المركزي على أنشطة تلك البنوك. ومع تحسّن الأوضاع في القطاع المصرفي والمالي المحلي وإنفراج الأوضاع الإقليمية، فقد تم في ٢٦ إبريل من عام ٢٠٠٤

---

رفع ضمان الحكومة للودائع لدى البنوك المحلية بما يعزز أجواء المنافسة في القطاع. كما توجت مؤخراً جهود التحرير المالي، وذلك من خلال السماح بدخول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلي، حيث تم حتى الآن الترخيص لثلاثة بنوك أجنبية لفتح فرع لكل منها في دولة الكويت.

عقب هذا الإستعراض لخلفية الجهود المبذولة للتحرير المالي، لا بد من الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه التحرير المالي كأداة لإذكاء روح المنافسة، وإيجاد البيئة الملائمة لإقامة مركز مالي إقليمي في دولة الكويت. وتتمثل أهم هذه التحديات في الحاجة إلى بذل المساعي الحثيثة على مستويين متوازيين لتطوير كل من البيئة التنظيمية والتشريعية، والبيئة الإقتصادية الكلية اللتين يعمل في نطاقيهما القطاع المصرفي والمالي المحلي.

فعلى صعيد البيئة التشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي والمالي، لا شك في أن إقامة مركز مالي إقليمي رئيسي في دولة الكويت من شأنه أن يعمق من إندماج قطاعنا المصرفي والمالي في الأسواق المالية العالمية، مع ما يحمله ذلك من توسيع للنطاق الإشرافي ومضاعفة للأعباء الرقابية التي تضطلع بها السلطات الرقابية عموماً، وبنك الكويت المركزي على وجه الخصوص. وعلى ضوء ذلك تبرز أهمية أن تتضمن عناصر الإستراتيجية الكويتية للتحوّل إلى مركز مالي تعزيراً للسلطات الإشرافية والرقابية لبنك الكويت المركزي، والنظر في وضع الترتيبات اللازمة لضمان الإستقلالية الكاملة لبنك الكويت المركزي كجهة رقابية وإشرافية على الجهاز المصرفي والمالي المحلي، وذلك لتعزيد دوره في ضبط وتوجيه الممارسات المصرفية والمالية بشكل يتناسب مع سرعة التغيرات التي يشهدها السوق المصرفي

---

والمالي في الوقت الحاضر، وتزايد تلك السرعة مع توسُّع وتنامي هذا السوق وتتنوع مكوناته وزيادة إدماجه في الأسواق العالمية. وينبغي التأكيد هنا على الطبيعة الديناميكية للأسواق المصرفية والمالية، الأمر الذي يستوجب مواكبة مختلف التغيرات والتطورات بمراجعة مستمرة ومتواصلة للتشريعات النافذة في المجال المصرفي والمالي، إضافة إلى التشريعات الأخرى المرتبطة بها كإجراءات التقاضي والتحكيم.

وفي موازاة تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، فإن إقامة مركز مالي إقليمي رئيسي في دولة الكويت يتطلَّب توافر البيئة الإقتصادية الكلية الملائمة التي تتسم برسوخ دعائم الاستقرار المالي والنقدي، وسلامة السياسات الإقتصادية الكلية وقابليتها للإستمرار. فمن المعلوم أن قصور السياسات الإقتصادية العامة في إقتصاد مغلق يمكن إخفاؤه لبعض الوقت، ولكن إخفاقات السياسات الإقتصادية تتكشف بسرعة أكبر وتتفاقم تكاليفها عندما يكون الإقتصاد أكثر إنفتاحاً على العالم الخارجي، وأكثر إدماجاً في الأسواق العالمية.

وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى المستجدات المرتبطة بتنامي حجم القطاع المصرفي والمالي وتنوع وحداته، وزيادة إدماجه مع العالم الخارجي مع ما ينطوي عليه ذلك من تسارع التدفقات الرأسمالية فيه وضخامتها، تبرز الحاجة إلى تعزيز إستقلالية بنك الكويت المركزي في مجال رسم وتنفيذ سياساته النقدية والرقابية، وتدعيم إمكاناته المالية بما يمكنه من القيام بدوره في تكريس دعائم الإستقرار النقدي في البلاد.



---

وإلى جانب ذلك، لا بد أيضاً من تكثيف الجهود بهدف تنفيذ السياسات الرامية إلى معالجة بعض الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني، من أجل تعزيز مقومات النمو الإقتصادي المستدام، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية. وقد تم تشخيص الإختلالات الهيكلية الرئيسية التي يعاني منها الإقتصاد الكويتي، والمتمثلة في الإختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي المحلي، وإختلالات سوق العمل. وترتبط تلك الإختلالات - بإجماع الآراء - بالدور المتسع للحكومة في النشاط الإقتصادي المحلي. وتتطلب المعالجة السليمة لتلك الإختلالات بإعادة تحديد دور الحكومة في النشاط الإقتصادي ليقصر على التنظيم والتوجيه، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير الطاقات الإنتاجية المحلية وإيجاد فرص العمل.

وختاماً، أعتقد أن لدى الأخوة الأفاضل المشاركين في هذه الجلسة مساهمات قيمة من شأنها أن تثري الحوار حول المواضيع المطروحة. وآمل أن أكون قد سلّطت الضوء على بعض جوانب هذا الموضوع المتشعب. كما أتمنى للمشاركين في هذا المنتدى كل التوفيق والنجاح في الوصول إلى تصوّر أكثر وضوحاً حول العناصر الرئيسية للإستراتيجية الكويتية للتحوّل إلى مركز مالي إقليمي رئيسي.